

التكاملية بين مقاييس التكوين في أقسام الترجمة وعلاقته بالترجمة في المؤسسات

يوسف وسطاني
جامعة فرحات عباس
- سطيف -

تتمحور هذه المداخلة حول تكاملية المقاييس المدرجة في إعداد المترجمين، وكذا موضوع خصائص اللغة المنقول إليها وأساليبها، وواقع هذه الأخيرة في شتى المؤسسات الاقتصادية والثقافية والعلمية وما يجب على مؤسسات التكوين (أقسام الترجمة) أن تزود به الطلبة لمسايرة وتلبية حاجات هذه المؤسسات من إطارات مختصة، قادرة على أداء هذه الوظيفة الهامة بالقدر الذي يحقق الغايات والأهداف.

والواقع أن الترجمة - على أهميتها القصوى في عالم تقلصت أرجاؤه فغدا قرية مترابطة الأطراف-، مازالت في بلادنا - من وجهة نظر خاصة - تحتاج إلى المزيد من التفكير وبذل الجهود والتدقيق والإثراء ربطا بالواقع ومسايرة لمقتضيات أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت "الجامعة" هي: "الممّون" الأول بالإطارات المختصة في هذا المجال، فإنّ العناية التامة يجب أن توجه إلى أنماط التكوين المقترحة، وربطها بالمحيط العام توخيا لإعداد العناصر ذات الكفايات والقدرات التي تمكن من بلوغ أهداف الترجمة، وتلبية حاجات المؤسسات على اختلاف تخصصاتها بالعناصر القادرة على القيام بأعباء هذه الوظيفة الحيوية في حياتنا المعاصرة.

وتبعاً لما سبق، نحاول من خلال هذه المداخلة تقديم بعض الآراء تتعلق بالتكوين الجاري حالياً في أقسام الترجمة، ومدى انسجام

المقاييس المدرجة في أطوار التدرج، بالتركيز على إلقاء الضوء على البعض منها من ناحية التكامل والتضافر في تخريج العناصر المترجمة التي تحتاجها المؤسسات المختلفة في إستراتيجيتها في مجال نقل العلوم والمعارف والتقنيات، وذلك من خلال المبحثين الموجزين في الآتي:

- 1- التكاملية بين المقاييس: الوظيفة والغايات.

- 2- مكانة اللغة الأم (المنقول منها وإليها من المقاييس، وحدّ الإلمام بعلومها).

1- معنى التكاملية في المقاييس المدرجة في تكوين المترجمين:

والبداية تكون بالعودة إلى جذر كلمة - كَمُلَ -¹، والذي يفيد التمام الذي تُجزأ منه أجزاؤه، وهو في هذا المعنى ما يكفي الحاجة، ويلتي الطلب، إضافة إلى أنّ لفظ التكاملية المأخوذة من الجذر السابق هو مصدر صناعي بمفهوم الصرف العربي، ويفيد -إضافة إلى المعنى المذكور- توافر جملة من العوامل والخصائص الدالة على هذا المعنى، والمتعلقة به، ومن هنا نخلص إلى المقصود من اللفظة: ويتجلى في تضافر جملة من العوامل المتفاعلة فيما بينها ونعني بها ههنا المقاييس المدرجة في التكوين لتخريج نمط معين من المترجمين.

ولا يخفى علينا أن إعداد هذه المقاييس، وترتيبها ووضع مضامينها، عملية على جانب كبير من الخطورة إذ عليها يتوقف التكوين المنتظر وطبيعته، انطلاقاً من أهمية الترجمة ودورها في نقل المعرفة والتواصل العلمي والتقني والتفاعل الحضاري بين الأمم، ومن هنا يبرز معنى التكاملية أو رسم نظام متكامل قائم بالأساس على تفاعل مضامين المقاييس فيما بينها، لإحداث التأثير المتوخى في نفس الطالب والسعي إلى الارتقاء به إلى أعلى مستوى ممكن بالنظر إلى طبيعة الوظيفة المنتظرة منه، ويتم ذلك بتزويده بالقدر اللائق والمحترم من النظريات الحديثة في المجال، والأساليب الراقية في التعامل مع قضايا الترجمة في المجالات المختلفة، والسؤال الذي يطرح ههنا هو الآتي: كيف يتم تحقيق هذه التكاملية بين مختلف المقاييس المنصوص عليها في التكوين؟ الملاحظ من خلال الميدان - وفقاً لما هو مقرر حالياً- أن

هناك انشطارا واضحا وتقسما بيّنا في مكونات التدرج العلمية، وأعني بها المقاييس: إذ يتم تدريسها منعزلة عن بعضها، وكأنها وحدات تعليمية قائمة بذاتها لا تربطها صلة ببقية الوحدات.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال ثان لا يقل خطورة عن سابقه وهو الآتي: هل هناك توحيد لمضامين هذه المقاييس؟، وأعني بذلك المقررات البيداغوجية المعول عليها في عملية تكوين المترجمين بكل الأبعاد العلمية والثقافية والاجتماعية؟ ففي هذا المنظور تتجلى وظيفة التكاملية في مدى ربط المقاييس المقررة ببعضها، وتشخيصا لما نحسبه يحقق شيئا من ذلك نذكر الآتي: إن ما تم إدراجه من مقاييس - سواء تعلّق الأمر بالناحية النظرية أو التطبيقية- لا يمكن أن تتحقق به أهداف الترجمة التي تصبو الجامعة لتحقيقها، وتحقيق حاجات المؤسسات في كل المجالات إذ سجلنا الآتي: مقاييس اللغات الثلاث (عربي، فرنسي، إنجليزي)، في مستوى السنة الأولى والثانية، ولسنا ندري في غياب برمجة موحدة لمباحث هذه المقاييس ومضامينها البيداغوجية، كيف يمكن أن تخدم هذه الأخيرة وظيفة الترجمة إذ يختلف البعض في وضع مواضعها الدراسية: أهى نحو أم صرف أم بلاغة، والشأن نفسه للفرنسية والانجليزية.

والواقع أنّ مسألة دراسة القواعد النحوية والصرفية والبلاغية على مستوى أية لغة بشرية إنما منطلقها النصوص الثرية والغنية بتركيبتها وأساليبها الراقية، بعد أن يكون الدارس قد ألّم بالحد الأدنى المطلوب من علوم لسان اللغة المترجم بها وإليها، لأنه من المسلّم به أنّ الطالب الجامعي في هذا المستوى يمتلك قدرا معينا من هذه المعلومات والقواعد والأساليب بتفاوت في الكم والنوع بين الطلبة، والكثير منهم لا تشكّل لديه تلك القواعد والنظريات إلا قوالب جافة منفردة لا تُعينه على تذوق ولا على إصدار حكم أو تكوين تركيب راق؟، فأتى له بالإبداع بلغة لا يطبق قواعدها في قوالب تحمل معان وأفكارا تؤثر وتتأثر؟، وفي المقابل يمكن للطلاب - بمنظور تكاملي يخدم مناحي التعبير

والترجمة والاتصال والتواصل— أن ينطلق من نص، يكون حاملا لمضمون يدور في فلك الاقتصاد مرة، والسياسة والأدب والاجتماع والطب والقانون مرات أخرى، يمكنه من الغوص في معانيه وأفكاره ومصطلحاته، وعبر كل ذلك يجد المجال الواسع والملائم لتطبيق القواعد، صرفا كانت أم نحوا وبلاغة، مستنتجا ومقارنا في ذات الوقت، فيبين من خلال تلك الممارسات أن تلك الأنظمة اللغوية المختلفة ليست قوالب جافة وجاهزة تُحفظ وتُستظهر عند الحاجة، وإنما هي وسائط ووسائل بالغة الأهمية في تشكيل الكلام وتركيبه تركيبا سليما يؤدي الوظائف التواصلية المنوطة به، ومفاتيح صياغة المصطلحات الدقيقة في مختلف حقول العلم والمعرفة والصناعة والتجارة والاجتماع، خاصة في مجال الترجمة التي يعتمد ممارستها، أول ما يعتمدون على الفهم، قبل أن ينقلوا المفاهيم لغيرهم² وأتى لهم أن يأتوا بذلك ويؤدوه إذا استغلقت عليهم المفاهيم النحوية والصرفية في اللغة التي يترجمون بها وإليها؟ ومن باب التكاملية أيضا الاعتماد على اللسانيات المقارنة، وتطبيق مفاهيمها على النصوص المختارة لدراسة اللغة عربية وفرنسية وإنجليزية، وتمكين الطالب من الوقوف على أوجه التكامل والتوافق والاختلاف في قواعد كل لغة مع اللغات الأخرى، والتماس طرائق التعبير الراقية، بعد ترجمة تلك النصوص إلى اللغات الثلاث وجعلها فضاءات رحبة للتحليل والتركيب بعد الاستقراء والاستنباط، والمقارنة، مما يثري القاموس اللغوي للطالب، ويكسبه جرأة أدبية في التعامل مع مختلف النصوص ذات المضامين المختلفة، فيقبل على الترجمة بمران عقلي وفكري ثري، يمكنه من مواجهة متطلبات نقل المعارف وتحويلها إلى لغته تحويلا سليما واضحا ومفهوما ليلبي حاجات مختلف المؤسسات بعد تخرجه ذلك أنها - أي الترجمة- في جوهرها ليست نظاما خاصا بمواصفات لا تقبل التغيير³، وإنما هي أنماط من التعبير ونقول للمعارف والأفكار من لغة إلى لغة، تتلون بأشكال وأنواع بحسب المعطيات والمتطلبات التي يفرضها الواقع المراد مواجهته في مجال الترجمة، وهذا ما يدعو إلى تنوع النصوص التطبيقية المعتمدة باللغات الثلاث على أن تتكامل فيما بينها، لإبراز الخصائص التقنية لكل لغة في مجال وضع المصطلح المناسب،

التكاملية بين مقاييس التكوين في أقسام الترجمة وعلاقته بالترجمة في المؤسسات

لمختلف المؤسسات في مجال التجارة والقانون والإدارة وما إليها، بتطبيق صارم لقواعد اللغة توجيدا للمفاهيم وتيسيرا للاستعمال الواسع بأيسر السبل، مع التركيز على النواحي التقنية، لأنه لا توجد غيما نعلم- مقاييس خاصة بالنواحي التقنية، وإنما يتم التدريس بموجب جملة مقاييس متعارف عليها، غير أن المجال التقني ومصطلحاته الدقيقة يقتضيان تحضيراً دقيقاً ومكثفاً، وهذا ما يفرض إعطاء دروس تقنية تطبيقية⁴، ولا يتم ذلك بموجب تجزئة تفصل الجزء عن الكل والكل عن الجزء وإنما في إطار شامل يتوخى تحقيق أغراض بعينها من خلال ما يقدم في حصة معينة وبلغة معينة، لينقل لاحقاً إلى لغة ثانية ضمن منظور لغوي سليم وصارم يتحكم فيه نظام هذه اللغة، وفقاً لما تلقاه الطالب من نظريات في مجال الترجمة ونعني به الجانب النظري، ليتزاوج النظري مع التطبيقي، انطلاقاً مما يستلهمه الطالب من معالم الحضارة العالمية التي هي مقياس مقرر في التدرج في السنة الأولى، مما يجعل المجال رحباً في مجالات الفكر الإنساني عبر جسور حضارية تغطي مجالات الحياة البشرية، تتلاقح فيها الأفكار أخذاً ورداً، وتلعب فيها الترجمة الدقيقة والسليمة دور الناقل والناشر والمحول على اختلاف أنماط الترجمة المعمول بها عالمياً.

والخلاصة أن تكاملية التكوين في مجال الترجمة إنما تحققها أنماط المقاييس المعتمدة في التدرج، وتضافرها بالمضامين المقررة في خدمة قدرات طالب الترجمة، بالتطبيق العملي الممنهج والمستمر تغطية لكل مناحي الحياة المعاصرة وحرصاً على تحقيق معنى الاستقلالية اللغوية التي يجب أن يسعى الكل إلى تحقيقها لبناء صرح حضارة تنعكس فيها خصوصيات الذات المترجمة.

2- مكانة اللغة الأم المنقول منها وإليها بين مقاييس التكوين في الترجمة:

قبل الحديث عن المقصود من اللغة الأم في مجال الترجمة، نذكر قولاً لأحد المختصين الذي مفاده: ...المترجم هو أولاً وقبل كل

شيء مختص في اللغة، وفي لغة واحدة (مع وضع سطر تحت واحدة)، ونادرا ما يكون ذلك في لغتين، وبهذه المواصفة تكون للمترجم خصوصيته تماما مثل الطبيب أو المحامي...، خاصة في اللغة المكتوبة⁵، ومما سبق نوذّ طرح السؤال: هل بإمكاننا إسقاط معنى القول ومضمونه ومنحاه السالف الذكر على أساتذة وطلبة قسم الترجمة؟ وبمعنى أدق: ما مكانة اللغة العربية – لأن الأمر ههنا يتعلق بها – بين سائر المقاييس المدرجة في التكوين؟ والأمر أبعد ما يكون عن التأويلات المختلفة أو الاتجاهات المتحجرة حيال قضية تعلم اللغات، وإنما يتجلى فحواه في تشخيص الموقف ووصف الوضع الراهن في أقسام الترجمة تحديداً حيال اللغة الأم أو الرسمية أي اللغة العربية؟، ولا أبالغ ههنا إذا قلت أن مستوى طلبتنا بهذا الصدد لا يرقى –بالأغلبية منهم – لتناول فقرة محدودة المعاني والأفكار وتحليلها تحليلًا لغويًا بما تقتضيه مستويات اللغة من صوت وصرف ونحو وبلاغة وما إليها، وهي المفاتيح الصميمة لولوج أي نص مكتوب، بل وأغلبهم لا يفرق بين أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف والعلامات الفاصلة بينها.

إنه من المسلّم به حضارياً أن لكل أمة لغة خاصة أو رسمية كما يسميها السياسيون، وهي محور أي تفاعل حضاري، والناقل والحافظ لكل تراكم فكري مكتسب، فإنه من الضروري إعادة النظر في مكانة اللغة الأم – أعني العربية ترتيباً ومنهجاً ومضموناً – بين سائر المقاييس. ولما كان الأمر يتعلق بالترجمة – سواء في مستوى التدرج كما هو الحال أم في نطاق مدارس مختصة – فإن وضع أسس بيداغوجية تتماشى ونمط التكوين، أمر ذو أهمية قصوى على غرار ما هو جارٍ في مؤسسات الترجمة في العالم، ونحسب أنه من المفيد إعادة النظر في تحديد مضامين المقاييس بدءاً بالسنة الأولى بإدراج مواضيع صميمة من كل مستويات اللغة، تصاعدياً من أصغر وحدة، وهي الصوت إلى علم الدلالة مروراً بعلمي الصرف والنحو (علم التراكيب) لتدعم وتوسع الموضوعات المقررة في السنة الثانية، فجعل طالب الترجمة قد لمس الحد الأدنى من المعارف اللسانية التي تؤهله لاحقاً بعد اكتساب شيء معين من مفاتيح اللغة – من تناول النصوص وولوجها

التكاملية بين مقاييس التكوين في أقسام الترجمة وعلاقته بالترجمة في المؤسسات

بطريقة علمية بعيدة عن التخمين والعشوائية، واستخدام القوالب الجاهزة دون وعي.

وبشيء من التجسيد الفعلي لما سبق ذكره، نقف على وجوب الاعتماد على كل مستوى من مستويات اللغة، إذا ما علمنا أن الترجمة منها ما هو فوري يتابع المترجم فيه الكلام المنطوق بكل جدية، بل والحركات والسكنات وتقاسيم وجه المتكلم، لاقتفاء أثر المعاني الظاهرة والخفية من كل ذلك، فإذا علمنا الطالب في مستوى الصوت معاني النبر والتغنيغ مثلاً كظاهرتين صوتيتين تحملان الكثير من المعاني، وباء المؤنثة في المد في الأفعال الناقصة في حال الأمر، نكون قد جهزناه ببعض العوامل المساعدة على أداء وظيفته، والأمر نفسه بالنسبة لعلم الصرف، فأني للمترجم أن يقوم بهذه الوظيفة وهو لا يفرق بين المجر والمزيد وطرق الاشتقاق في العربية الغنية بهذه الوسائط، التي تشكل الزاد الكبير في مجال الترجمة، وتمكنه من مواجهة مختلف الأوضاع في نطاق وظيفته؟ إننا نعلم كمدرسين للغة العربية أن تجزئة علومها المختلفة لأغراض تعليمية في أطوار التعليم الأولى قد كانت له نتائج سلبية على مستوى التحصيل، وحاد المسار عن غاياته، وتسربت هذه النتائج إلى مستوى التعليم العالي، وها نحن نرى ما آلت إليه هذه النتائج، فكيف نطلب من المترجم في الجامعة- أن ينقل فقرة من لغة أجنبية إلى اللغة الأم وهو لا يعرف علاقة الصرف بالنحو ولا بين الفاعل والمفعول ولا معنى الفاعلية والمفعولية ولا التعدية واللزوم وغيرها...، إن التركيز على تحديد مضامين مقاييس السنتين الأولى والثانية في اللغة العربي من صوت وصرف ونحو يمهد الطريق لاحقاً في مستوى الثالثة والرابعة مع ما هو مقرر حالياً لهذين المستويين في مقاييس: التحسين اللغوي ولغة التخصص، إذ يشكلان حقلين متميزين للتطبيقات اللغوية، ولا نعلم ما الذي يتلقاه طلبتنا في مجال التحسين إذا ما تم فهم هذه الصيغة أو المصدر: "تحسين، المشتق من: حسن: الثلاثي، لمعنى التزيين واكتمال الشيء على ما يجب أن يكون عليه"، بالإضافة إلى معنى المبالغة في صيغة: "فعل" التي صيغ منها

المصدر، ولعل المراد من هذا المقياس هو تزويد الطالب بأرقى الأساليب، وأعلى المهارات في استعمالات اللغة ومجازاتها لينقل إليها من لغات أخرى بالقدر الذي اكتسبه من هذه المهارات، ولا أدري كيف يرقى أسلوب الطالب ويشند عوده في مجال الترجمة وهو لا يعرف الأساليب الراقية للغته الأم فضلا عن أن يتقنها.

ثم ها هو مقياس لغة التخصص مكمل لما سبق، وهو ما يعني وجوب تغطية الترجمة لمجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وكذا المجالات التقنية، وبإمعان النظر في ما تقدم من تكاملية بين مختلف المقاييس والإتقان للغة الأم، فإن تكوين المترجم يغدو ميسورا، لأنه سيكون مجهزا بالأدوات والمستلزمات والأساليب التي توطد له علاقته بالنصوص المكتوبة أو المتابعة الفورية للأنشطة المختلفة في الحياة اليومية خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، والمفارقة كما يقول أحد المختصين أن النصوص التقنية لا تشكل صعوبات جمة في الترجمة خاصة إذا كانت نصوصا مكتوبة بلغة سليمة وواضحة⁶ لأنها تتعلق بمعطيات دقيقة وملموسة، مما يمكن نقلها من لغة إلى أخرى، في حين تشكل النصوص التي تتحدث عن آليات اجتماعية وقانونية وتجارية صعوبات جمة كونها تتحدث عن مفاهيم مجردة يجب استيعابها في لغتها الأصلية، وهذا ما يشكل حافزا قويا لضرورة إعداد طلبة الترجمة في اللغة الأم إعدادا ملائما متكاملا يستجيب لمقتضيات هذه المهام الحضارية الكبرى، ذلك أن المترجم في جوهر وظيفته هو قبل كل شيء مختص في اللغة كما سبق القول ومن التجارب المؤيدة لهذا المنحى أن الأدباء الكبار الذين قاموا بترجمة جلائل الأعمال الأدبية وحلّقوا في فضاءات فكرية عالمية رحبة، كانوا يتقنون لغتهم أولا ثم القدر الكافي من لغة أجنبية ثانية أو ثالثة، مكنتهم من ولوج أفكار الآخرين ونقلها إلى لغتهم، بل وأصبغوا عليها شيئا من أساليبهم التعبيرية المختلفة، وبالتطبيق الفعلي لعلوم اللغة والممارسة الميدانية عبر النصوص المدونة، والتواصل الشفوي المترجم فوراً والنشاطات المختلفة العاكسة لأوجه الحياة الاجتماعية، نتمكن بلا ريب من إعداد أنماط المترجمين المعول عليهم في تواصلنا مع الآخرين،

التكاملية بين مقاييس التكوين في أقسام الترجمة وعلاقته بالترجمة في المؤسسات

لأنه لا يمكن ولوج عالم الترجمة على اختلاف أنواعها دون إمعان النظر في مكانة المترجم في سياق الخدمات اللسانية أو علوم اللسان، لأن الترجمة على حد قول أحد المختصين⁷... قبل أن تكون نشاطا يتسم بوظيفة معينة، فإنها تطوّر، أو سيّزورة تتمثل وظيفتها الأساسية في تعويض لغة بلغة أخرى، والقول يدعم بلا ريب الاتجاه الرامي إلى تقوية اللغة الأم وجعلها أداة طبيعة في يد المترجم بالقدر الممكن.

وترتيب الأولويات لبلوغ هذه المرامي يقتضي إحكام الربط بين مقاييس اللغة العربية من السنة الأولى إلى الرابعة، على أن تخصص السنتان الأولى والثانية لعلوم اللسان العربي التي أشرنا إلى البعض منها سلفا، ثم تدعم هذه المنطلقات في السنتين الثالثة والرابعة بما هو حقل حافل للتطبيقات، تدرج ضمنه مقاييس مثل تخلص النصوص وتحليلها، تطبيقات لغوية تضم (الصوت الصرف البلاغة والنحو)، نصوص ثرية تترجم شفويا ووضعيات تتعلق بالترجمة المنظورة، نصوص لحظ المصطلح، تتعلق بتنظيم المصطلحات الإدارية ومؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة وغيرها....، وكل ذلك من العربية وإليها، ليحصل المران المطلوب في كل تلك الوضعيات وفقا لما هو جار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرا إذا تعذّر على المترجم إيجاد المصطلحات المناسبة في حدود معلوماته وخلفياته، فلا ريب أنه أصبح بملك "الجزأة" على توظيف كل ما من شأنه أن "يسعفه" في ترجمته ما أشكل عليه من خلال استعمال الألفاظ والعبارات الموازية والمترادفات المقبولة اعتمادا على رصيده اللغوي والاستعانة بالمصونات والقواميس وما إليها من الوسائل المساعدة باللغة التي يترجم بها، ذلك أن وظيفة الترجمة لا يمكن أدائها من أي كان بل من المترجم المثقف من خلال تكوينه ومعارفه ومرجعياته وإتقانه للغته الأم.

هوامش:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط1، 1988، مادة: "كَمَل".
- 2- Jean Charles VEGLIANTE, D'écrire la traduction, Presses de la Sorbonne Nouvelle, 1996.
- 3- Daniel GOUADEC, Le traducteur, la traduction et l'entreprise, Afnor Tour Europ Cedex 7 Paris.
- 4- www. Erudit. Org. Raymond Frenette.
- 5- جواهر الترجمة عبر الحدود الثقافية/ تحرير: "ثيو هرمانز"/ ترجمة: "بيومي قنديل"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- 6- الترجمة ونظرياتها، مدخل إلى علم الترجمة، أمبارو أورتادو ألبير، ترجمة: علي إبراهيم المنوفي، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- 7- Société des traducteurs du Québec, Hull Québec, www.cscf.gouv.qc.ca/ publications.